كتاب الشخصية الليبية : ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة

المنصف وناس ، الدار المتوسطية للنشر : تونس ، 112 صفحة

قراءة

نقدية في المنهج والنظرية

د.ضو خليفة الترهوني
أستاذ علم الاجتماع المشاركُ، كلية الآداب
جامعة طرابلس، ليبيا

المقدمـــــــة

تشكـــل دراســـة الشخصية في الواقع العربي تحدياً سوسيولوجيا كبيراً أمام الباحـــثين العرب وبصورة خاصة الباحثين في علم الاجتماع.

ومهما يكـن من أمــر، فإن دراسات علمية كثيرة اهتمت باستكشاف حقيقـة وطبيعـة ومعالـم الشخصية العربية في أكثر من مكان في المجتمع العربي غير أن هـذه الدراسات العربية في المجمل كانت ولازالت تنطلق على المستويين النظري والمنهجي من التراث النظري الغربي حول الشخصية ، فضلاً عن أن هذه الدراسـات حرصت تماماً على محاكاة المناهج والأساليب المنهجية الغربيـة التي ارتبطت في الأساس بدراســة وبحث ديناميات الشخصية الغربية دون غيرها وفي واقع غربي يختلف تماماً عن الواقع العربي تاريخاً وحضارة وثقافة . ومن ثم ، وفي ضوء هذه المحاكاة والتقليد للمناهج والأساليب النظرية والمنهجيـة الغربية من قبل الدراسات العربيـــة جاءت نتائـج وأحكام واستنتاجات الدراسات العربية حول الشخصية العربية بعيـدة عن الواقع ، ومشوهـة المنطلقات ، وفقيرة للدلالات والمعاني الانثروبولوجية والسوسيولوجية السليمـة والموضوعية . عــلاوة عن أنها تشكل صورة من الأعمال الإنطباعية والذاتية والتاملية.

ومن بين الأعمال البحثية التي تنتمي لمثل هذه الدراسات العربية حول الشخصية القاعدية أو القوميــة عمل الباحث التونسي المنصف وناس حول الشخصية الليبيـــة : ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة انطلاقا من تحديد تصوري للشخصية القاعدية الليبيـــة وفي شكل مجموعة تراكمـات عديدة ، ومختلفــة على المستويات التاريخيـة والاجتماعية والسياسية ، وفي ظل مؤثرات عديدة ساهمت في نحت وهندسة الشخصية القاعدية الليبية تمثلت في الأساس في : الهجرات ، والاستعمار ، والغزوات

التاريخية (الرومان ، والوندال، والبيزنطيين ، والأسبان والأتراك ...) . لقد أرتكز عمل الشخصية الليبية هذا في تكوين تصوراته واستنتاجاته في ضوء مفهوم البداوة كبنية ذهنية وثقافة متحكمة في أنماط السلوك في الواقع الليبي.

وقد تشكلت خصائص وصفات هذه الشخصية القاعدية التي تعكس المخزون النفسي والذهني الجماعي في ظل بدونة مفروضة فرضاً بفعل السلطة السائدة أو النظام السياسي الحاكم وهي سلطة عملت على تغليب البدو على الحضر ، وترسيخ مفاهيم وأحوال البدونة السياسية ، وتكريس روح الغلبة لدى الناس ، وتأكيد الحرص على الهيمنة وهزيمة الآخر. غير أن هذا العمل البحثي متمثلاً في موضوع الشخصية الليبية قد توصل إلى استنتاجات وأحكام نهائية وقطعية كشفت عن قائمة من الخصائص والصفات التي وسمت بها الشخصية القاعدية الليبية ومن بينها : السيطرة والاستفراد ورفض الاختلاف ومحاورة الأخر . وحب التسلط على الآخرين، وعدم الميل إلى الجهد ، وتدنى مستوى الحماس للإنتاج ، والعمل والافتقار لتوظيف وتثمير التجارب والخبرات، فضلاً عن عدم تحمل التزامات القوانين وضوابط الحياة العصرية، وتغليب روح الغلبة والنهب ،وترسيخ أحوال الهيمنة وهزيمة الأخر . والتشيع للقبيلة والعصيبة القبلية، ومعارضة ومقاطعة التحديث والعصرنة.

وبين هذا وذاك ، تظل الحاجة ماسة إلى قراءة ومراجعة عمل كهذا يدور حول موضوع معقد وصعب يدعى الشخصية القاعدية ،طالما أن العمل نفسه موضوع المراجعة ، وصلب اهتمام هذه الورقة البحثية قد استند أساساً على منطلقات نظرية قاصرة وخاطئة من جهة ، وعلى أساليب وإجراءات منهجية مشوهة من جهة أخرى .

لذلك واستناداً لكل ما سبق عرضه ، فإن هذه الورقة البحثية سوفت تناقش وتجيب عن التساؤلات الرئيسية التالية :-

1- كيف تعامل عمل الشخصية الليبية مع مفهوم الشخصية القاعدية كمنطلق رئيسي ؟.

2- ما المنطلقات النظرية التي وظفت في قراءة وفهم الشخصية القاعدية الليبية ؟.

3- كيف يفهم عمل الشخصية الليبية مفهوم الشخصية القاعدية في ضوء المنظور التاريخي والتغير الاجتماعي ؟.

4-ما الأساليب المنهجية التي استخدمت في فهم الشخصية القاعدية الليبية ؟.

5-ما خصائص الشخصية الليبية الكبرى التي وردت في عمل الشخصية الليبية ؟.

6-كيف ينظر عمل الشخصية الليبية للعلاقة بين القبيلة والتحديث المادي في ليبيا ؟.

***القراءة النظرية:**

* أولاً : سؤال المنطلق : مفهوم الشخصية القاعدية : يعترف المؤلف منذ الوهلة الأولى في التقديم العام بأن الشخصية القاعدية هي مبحث أو اهتمام بحثي ينطوي على حيرة عملية (ص5) ، فضلاً عن أنه موضوع تباين واختـــلاف على مستوى الدلالات وعلى مستوى الاستعمال ، ومن المؤكد أنه ثمة اختلافات بين الباحثـين حول تعريفـه ، ومن المؤكد أيضاً وفقاً للمؤلف أنه يوجد من يشكك في جدواه العلمية والعملية (ص . 5)

ويعترف المؤلف في موضع أخر بغموض وصعوبة وتعقيد المفهوم حينما يقول " ليس مبحثاً سهلاً في القراءة والفهم ، وإنما هو على النقيض من ذلك مرهق وصعب المراس علمياً " (ص13) وأن الصعوبة فيه تكمن أساساً في كيفية تطبيقه ميدانياً وإجرائيا . ويطرح المؤلف من جانب أخر، مشكلة توظيف المفهوم كمفهوم غربي في بيئة مغايرة وهي البيئة العربية ، عـلاوة على آن الإنتـاج العلمي حوله هـو بالأساس – انجلـوسكسوني ولا تكاد توجد أدبيات فرنسية حوله ! ... الأمر الذى يطــرح مشكلة توطين المفهوم في بيئة غير غربية ، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالمجتمع الليبي الذي يتمتع بثقل تاريخي وقبلي معين يتسم بالفرادة والخصوصية (ص13) . وعلى الرغم من كل ذلك ، فالكتاب يهدف أساساً إلى تشجيع الحوار وإثارة الحيرة الفكرية بقصد مزيداً من الفهم (ص14) . وفي تقديري، أن المؤلف وفقاً لما تم عرضـــه قد انحـاز متعمـداً لتوظيف مفهوم معقـد وموضع جدل واختـــلاف بين الباحثـــين ، ناهيــك عن حالة التشكيــك في جدواه العلمية والعملية إلى المستوى الذي لا يتيح (قليلاً أو كثيراً) إمكانيــة توظيفه على المستوى النظري والمنهجي في بيئة اجتماعية مغايــرة تماماً للبيئة التي ظهر فيها المفهوم .ويشكل هذا الوضع في المحصلة النهائيــة معالم – انطلاقة مفهومية غامضـــة – ما كان للمؤلف أن ينطلق منها نظرياً ومنهجيــاً ، الأمــر الذي يشكل – بداية متعثــرة

وقاصرة – في فهم ديناميات المجتمع الليبـي بشكل عام ، والشخصية القاعدية فيه بشكل خاص على الرغم من تصريح المؤلف بأهمية المفهوم باعتباره مدخلاً من المداخل العلمية الممكنة لفهم الواقع الليبي بما في ذلك الخصائص البارزة والمميزة للشخصية القاعدية (ص. 14)

مهما يكـن الأمـر ، فإنه من المهم ، بل من الضـرورة – منهجيـاً ونظريـاً – ولكل عمل بحثي ، الإنطلاق من تحديدات وصياغات واضحة ودقيقــة تستغـرق معاني ودلالات المفهوم أو المفاهيــم الرئيسية التي تعبر عن موضوع البحث أو الدراسة ، وباعتبار أن المفاهيم تمثل الدعامات الرئيسية لكل بحث أو دراسة ، وما إذا كان المؤلف تبعاً لذلك يقصد بمفهومه الرئيسي الشخصية القاعدية، أو الشخصيــة القوميـة، أم البنــاء الأساسي للشخصيــة ، أم الطابـع الاجتماعي للشخصيــة ، أو الشخصية المنوالية .... الخ . والغاية من هذه التحديدات والصياغات الدقيقة للمفهوم هو تحديـــد وتقييم البيانات ، أو المعطيات التي يعتمـد عليها المؤلـف ، فضلاً عن صدقية تفسيره لتلك البيانات والمعطيات ، على أنه من الضرورة أيضاً ، على المؤلف تحديد متغيراته الرئيسية التي استندت عليها مناقشاته وتفسيراته حول موضوع الشخصية الليبية.

ومن جانب أخر ، يظل المؤلف في حاجة إلى تحديدات دقيقــة لنطاق استخـدام وتوظيـف مفهومه الرئيسي ، وهل يبسط نطاقه أو مجاله على كل فئات المجتمع الليبي ؟ أم يقتصر الأمر على بعض شرائح المجتمع دون غيرها . فضلاً عن التصريح الواضح عن النطاق الزمني لتطبيق مفهومه !. ومن المناسب القول ، وتوخياً للدقة والوضوح ، أنه من المهم على المؤلف التحدث عن الشخصية القومية الليبية في أطار عقد مقارنات لبياناته ومعطياته حولها ، ومعطيات أخرى عن مجتمعات أخرى ، فما الذي يدرينا أن ما يعتبره المؤلــف خصائص مميزة لمجتمع معين لا تشترك فيها مجتمعات أخرى . غير أنه من المناسب القول أيضاً ، أن المؤلف تحدث عن شخصيــة قاعدية في المجمل مع إغفال وجود أنماط فرعية لهذه الشخصية في المجتمع العام كالشخصية الريفية والحضرية رغم – التداخل – بين هذه الأنماط ، فضلاً عن تفردها بسمات نفسية وثقافية واجتماعية واقتصادية محددة ، ناهيك عن أن الشخصية الحضرية تتعرض دون غيرها لمؤثرات ومتغيرات خارجية مختلفة .

ومهما يكن من أمر ، تظل أهمية الانطلاق بحثاً عن تحديدات وصياغات دقيقة وواضحة للمفهوم الرئيسي الذي يدور حوله كتاب الشخصية الليبية متمثلاً في مفهوم الشخصية القاعدية أو القومية أمراً ضرورياً لا تستقيم التفسيرات والتحليلات بدونه ، وفي هذا السياق ، كان من الضرورة على المؤلف التحاور أو مناقشة العديد من التعريفات أو التحديدات التي تصدت لمفهوم الشخصية العربية أو القومية أو القاعدية في بعض أعمال الباحثين العرب ، وبصورة خاصة تلك الأعمال التي انطلقت من خصوصية الواقع العربي ، والشخصية القومية العربية . ومن بين هذه الأعمال البحثية عمل عالم الاجتماع العراقي علي الوردي الذي كشف عن أن تحديد الشخصية أو تعريفها بشكل جامع مانع هو من الصعوبة بمكان فهي كالكهرباء أو الأثير أو المغناطيس لا تُعرف الإ بآثارها (الوردي ، 12:2001) ومن جانب أخر قدم عالم الاجتماع التونسي محمود الذوادي عملاً بحثياً استعرض فيه دلالات ومعاني الشخصية القاعدية في أنها " الشخصية الجماعية العامة لمجتمع وذات بعض السمات الخاصة ويشترك فيها أفراد المجتمع ، وهي محصلة لعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية في المجتمع ومنه (الذوادي ، . 2006)

*ثانياً : تحديد موضوع الكتاب في ضوء المنطلق النظري :تثار مشكلة البحث، أو موضوع البحث – نظرياً ومنهجياً – في ضوء ، ومن خلال التفاعل الجدلي بين الفكر متمثلاً في النظرية ، والواقع الاجتماعي والثقافي . فالفكر أساساً بما ينطوي عليه من تصورات ومفاهيم ومقولات نظرية نابعة من الواقع المعين يظل يتفاعل مع هذا الواقع بصورة دائمة ، فضلاً عن أنه جزءاً لا يتجزأ من ذلك الواقع (زايد ، 2002: 98) . لذلك تشكل النظرية الاجتماعية " الانطلاقة الضرورية والحاسمة في إجراء أي بحث علمي . فلا علم بدون نظرية يستند عليها في البرهنة والرفض ، ولا صلة بين الواقع الاجتماعي المعقد ، والعلم الإ من خلال النظرية العلمية (الترهوني ، 1:2016). فضلاً عن أن التصورات النظرية المقترحة لتوجيه العمل البحثي المعين تنطوي على إسهامات هامة تساعد في تنقية وتحديد وصياغة المفاهيم الرئيسية التي ينطوي عليها موضوع البحث أو الدراسة إلى المستوى الذي تضفى فيه تلك التصورات النظرية دلالات ومعاني ومضامين دقيقة وواضحة على تلك المفاهيم الرئيسية، وبشكل يتيح إمكانية انتقاء تلك المعطيات والحقائق العلمية المناسبة التي تدور حول تلك المفاهيم تحديداً . وتساهم في هذا الصدد ، البحوث السابقة ذات الصلة بموضوع البحث في الوصول

إلى شروح وتفسيرات علمية رصينة لا يكتمل العمل البحثي بدونها ، علاوة على أن البحوث السابقة تظل – مسألة لا مفر منها – لأي باحث باعتبارها تعكس – فائدة نفيسة وثمينة في تدشين نقطة الإنطلاق الأساسية والجوهرية لأية دراسة علمية ، فضلاً عن أنها تمثل – الحجر الأساسي – للدراسات والبحوث اللاحقة بشأن تخطيط وتقييم دينامياتها وخطواتها النظرية والمنهجية (الترهوني ، 1 :2017)

وما يمكن قوله في هذا الصدد، أن مؤلف الشخصية الليبية ، قد تناول موضوعه البحثي في غياب تصورات نظرية ذات خصوصية عربية تلقى الضوء بكفاية على مفهومه الرئيسي متمثلاً في مفهوم الشخصية القاعدية ، واعتمد كبديل عن ذلك بتصورات نظرية مستوردة لا تنتمي للواقع الليبي او العربي بصلة أو علاقة ، فضلاً عن آن محاولات بحثية كثيرة حذرت من أن معظم التراث النظري حول الطابع القومي للشخصية العربية تشكل في صورة انطباعات عامة وافتراضات صيغت أو اعتمدت على أطروحات غربية مستوردة من جانب ، وغياب بحوث ميدانية رصينة تتيح الحصول على مادة صادقة ودقيقة عن الشخصية العربية من جانب أخر. (زايد ، 98 :2002)

وفي ضوء هذا الوضع ، وفي ظل هذه المحاذير النظرية التي اشرنا إليها جاء عمل الشخصية الليبية موضوع هذه الورقة – مفتقراً – لتحديد وصياغة دقيقة لموضوعه البحثي . ومن ثم ، افتقد العمل البحثي حول الشخصية الليبية للجوانب التالية :

*غياب أطار نظري واضح ومتماسك.

*غياب التركيز على المتغيرات البنائية التي تحمل تأثيراً في تحديد معالم الشخصية الليبية.

*غياب أعمال بحثية سابقة تنطوي على تفسيرات بنائية واسعة النطاق.

*الاعتماد على جهود بحثية ذات طابع تأملي وانطباعي تختفي فيها التفسيرات الأمبريقية.

*توظيف تعميماته عن الشخصية الليبية في فترات تاريخية مختلفة دون اكتراث لدور التأثيرات التي تحملها التغيرات التي يتعرض اليها المجتمع الليبي في كل مرحلة ، ودون اهتمام أو مراعاة لخصوصية كل مرحلة ، حتى لا نشعر وكأن الشخصية الليبية اليوم هي الشخصية التي عاشت في العهد الروماني والفينيقي والتركي...

*غياب كامل للتحديد الدقيق والواضح للمتغيرات الرئيسية التي تستند عليها المناقشات والتفسيرات

النظرية.

*الإفتقار لتصريح واضح يحدد بدقة كيفية تطبيق مفهوم الشخصية القاعدية من حيث : نطاقه أو مجاله على كل فئات المجتمع ، أم أن الأمر يقتصر على بعض الفئات دون غيرها .

*عدم الإثارة للمجال الزمني لتطبيق المفهوم الرئيسي متمثلاً في الشخصية القاعدية.

*غياب المواجهة الموضوعية مع قضية القيم الثقافية وتوجيهاتها، وآثار ذلك على الشخصية في حالة التماسك والتناغم المجتمعي من جانب ، وفي حالة التناقض والاهتزاز من جانب أخر (عمار ،99-98 :1981)

*غياب تصور واضح يعبر عن الموضوع البحثي في شكل عناصر أو أقسام.

*غياب تعريفات إجرائية حول الشخصية الليبية تعكس جملة من الأبعاد والمؤشرات تدور حول جملة من السمات والخصائص للشخصية تنعكس في مجموعة من المشاعر والسلوك في مواقف معينة.

*إفتقار عملية تحديد الموضوع البحثي – الصياغة المبكرة – للخصائص أو السمات التي سوف يهتم بدراستها في الشخصية الليبية ، وما إذا كان المؤلف ينوي دراسة سمة معينة أو مجموعة محددة من السمات تتميز بها الشخصية الليبية عن غيرها من الشخصيات القومية (البيومي وآخرون ،. 332 :1992)

*ومن بين ما ينبغي على المؤلف عمله ، أو الانتباه إليه منهجياً تصنيف السمات والخصائص إلى سمات إيجابية أو سمات سلبية ثم تقسيم تلك السمات إلى مشاعر نفسية أو أفعال أو أنماط سلوك إلي المستوى الذي يتيح للمؤلف اتخاذ قرارات تكشف بوضوح عن ما سوف يلتزم به في دراسته لهذه السمات والخصائص ، وهو ما تحتاجه عملية صياغة وتحديد المشكلة البحثية أو الموضوع البحثي. ومن جانب أخر ، أهمية أن يصّرح المؤلف مبكرا عن مجاله المكاني والزماني لبحثه أو كتابه ، ونوعية الشخصيات التي ينوي مقابلتها ، وما إذا كانت تقطن المدن أو القرى أو مناطق بدوية بعينها، فضلاً عن التصريح عن الفترة التاريخية التي سوف يدرس فيها الشخصية الليبية ، ناهيك عن الإشارة إلى مصادر بياناته ، وما إذا كانت وثائق أو تقارير أو سجلات متاحة ، أو

كتب أدبية ، أو سجلات إحصائية ، ومجلات وصحف ، بالإضافة إلى الكتب التاريخية عن التاريخ الليبي مع مراعاة تأثير أيديولوجيات محددة على أفكار بعض المؤرخين وتحليلاتهم ، مع مراعاة ظروف كل عصر ، ونوع نظام الحكم والايديولوجية السائدة في تلك الفترة .

وبين هذا وذاك ، ينبغي على المؤلف إثارة بعض التساؤلات العلمية، أو تبنى بعض الفروض القادرة على تفسير نشأة ووظيفة بعض الخصائص والسمات ، وعلاقتها بسمات وخصائص أخرى ، وما أثر بعض السمات في توجيــه الفعل الاجتماعي ؟ وما نــوع الظروف والأحـوال الاجتماعية والسياسية والفكرية التي أدت إلى بروز سمــة دون غيرها في ضوء الأدلة التاريخية والوثائق والكتابات ذات الصلة بالمسألة التاريخية للواقع الليبي .

ثالثاً / الشخصية القاعدية بين المنظور التاريخي الاجتماعي والتغير الاجتماعي : تبنى المؤلف العوامل التاريخية والاجتماعية وحدها لتحليل المتغيرات التي تحمل تأثـيرات قوية وعميقــة في نحث وهندسة الشخصية القاعدية الليبية . واستند في ذلك على تأثير الفينيقيون والرومان والوندال والإغريق والبيزنطيون والعرب والمسلمون والهلاليون والإغالبة والعثمانيون والإنجليز والإيطاليون والقره مانيليون (ص7) ، بعد أن طبعت جميعها الإنسان الليبي بطابع خاص ، واكسبته صفات محددة تحكمت في تمثلاته للحياة وسلوكياته بما في ذلك علاقاته الاجتماعيــة (ص6) . وما يمكن قوله في هذا الصدد أن المؤلف أغفــل تماما ، أهمية المتغيـرات الثقافيــة التي تحمل الــدور الأكثر تأثيراً في تشكيل وصياغــة مكونــات الشخصيــة القاعــدية (الذوادي ، 2012 :160) ، بعـد أن صارت تأثيرات الحضارات المشار إليها أعــلاه منعدمة تماما بالمعنى الثقافي ، وبصورة خاصة فيما يخص عاملي اللغة والدين بعد زوال لغة وتقاليد والمكونات الثقافية والحضارية لتلك الحضارات ، ويظل تأثـــير عاملي اللغة والدين يرتبط أساساً بتأثيرات الحضارة الإسلامية وحدها ومتمثلاً في نشر اللغة العربية والدين الإسلامي في ليبيا بشكل خاص ، والمغرب العربي بشكل عام ، فالشخصية القاعدية الليبية كما هو حال الشخصية القاعدية التونسية انصهرت ولا زالت بالكامل في " بوتقة الحضارة العربية الإسلامية من لغة وعقيدة وثقافة وتاريخ (الذوادي ،. 160 :2012)

ومن ثم ، فإن ربط المؤلف معالم البنية الاجتماعية والثقافية والذهنية للمجتمع الليبي بمؤثرات تاريخية لحضارات ترجع إلى الآف السنين بعد أن صارت حضارات متجمدة ومُصمته تشكل قصوراً في الفهم والتحليل لظاهرة مهمة ومعقدة وهي الشخصية الليبيــة . عــلاوة على إنتفــاء الضرورة والأهميــة في إستحضار هذا التراكــم. الثقافي والحضــاري في فهم واستيعاب خصائص الواقع الليبي الراهــن على الرغم ، من تشديد المؤلف على استحضار هذا التراكم لذلك يبدو لنا ضروريا من الناحية النظرية والعلمية أن نستحضر هذا التراكم التاريخي والثقافي والحضاري وخاصة الأثنى كي يكون أداة معرفية مساعدة في فهم خصائص الواقع الراهن .... وطبيعة الصيرورة التاريخية التي تحكمت في مسار المجتمع الليبي في العقود الستة الأخيرة " (ص 8-7)

ومهما يكن من أمر ، فإن الشخصية العربية في المجمل ووفقاً للباحث العربي السيد ياسين " تتعايش فيها سمات بعضها يرتبط بالماضي وبعضهــا يرتبط بالحاضر (زايد ،2002: 102) ، ومن ثم فإن فهم الشخصية القوميــة لا يكتمل إلا في ضوء – سيــاقها التاريخي – من خلال مجموعــة الآثار والتراكمات التاريخيـــة التي شكلت ظروفــاً بنائيـــة معينــة تطبــع بدورها الشخصية بطابع معين (زايد ،.104:2002)

لذلك فإن توظيف السياق التاريخي في فهم طبيعة ومعالم الشخصية القومية أو القاعدية يتيح مايلي:

*إستيعاب البنية الاجتماعية التي تنتمي إليها الشخصية من المنظور السوسيولوجي يتشكل في ضوء خصوصية تطور هذه البنية الاجتماعية.

*فهم وضعية البنية الاجتماعية وهي في حالة تطور بفعل عوامل داخلية وخارجية تاريخية واجتماعية يجعل هذا التطور يفتقد لأحوال الاستقرار ،وينسحب الأمر على الشخصية داخل البنية .

*تطور البنية الاجتماعية يتضمن إضافات متداخلة ومتشابكة يتفوق البعض منها على حساب إضافات أخرى في التأثير على الشخصية .

*وضع الشخصية في سياقات تاريخية محددة يتيح إمكانية فهمها واستيعابها.

واستناداً لكل ذلك ، فإن الشخصية الليبية ، والعربية إجمالا هي في حالة مد وجزر وتغير يصعب معه الحديث عن خصائص،أو سمات ثابتة حولها (وهو ما وقع فيه المؤلف) وفي كل المراحل

التاريخية ، على الرغم من أن لكل مجتمع سمات أنثروبولوجية ونفسية واجتماعية وثقافية تشكل في مجموعها – قاسماً مشتركاً – بين أكثر المواطنين وفي وحدة متكاملة (الحيدري ،. 2103)

ومما ينبغي تأكيده في هذا السياق ، أن عمل الشخصية الليبية على أهميته والحاجة إليه أغفل بتعمد أو بدونه ، بوعي أو بغيره ،أهمية ودور التغيرات التاريخية التي شهدها ولازال يشهدها الواقع الليبي في عمومه باعتبارها تشكل للباحث الاجتماعي –خيالاً سوسيولوجياً – يسهم فكريا في فهم الصورة التاريخية العامة والكلية للإنسان والمجتمع على السواء ، وما ينطوي عليه هذا الفهم من دلالات وظروف داخلية وخارجية تحمل تأثيرات عميقة على سلوك الإفراد في المجتمع ، فضلاً عن أهمية وقيمة هذا الفهم في تسليط الضوء حول العلاقة بين الشخصية والمجتمع العام . على أنه من المفيد التأكيد على قاعدة منهجية رائدة لعالم الاجتماع الأمريكي " رايت ميلز" حينما أكد على " أنه من العسير دراسة اتجاهات الإفراد ، أو أية ظاهرة اجتماعية إذا عزلت عن سياقها التاريخي ، وإذا درست منفصلة عن العنصر الذي تنتمي إليه "(محمد ،1983: 310). ومن ثم ووفقاً لهذا السياق، يظل الإطار التاريخي يلعب الدور الهام في تزويد الباحث ببصيرة سوسيولوجية ثاقبة يستوعب بواسطتها ، ومن خلالها البنية الاجتماعية ككل ، وعناصر هذه البنية الرئيسية ، فضلاً عن الصلات بينها والمعاني والدلالات السوسيولوجية التي تنطوي عليها المعالم البنائية لتلك البنية الاجتماعية وموقع تلك البنية على خط التاريخ البشري (محمد ، 310 :1983)

لذلك ، فإنه من الموضوعية أن يتصور الباحث العلمي الشخصية العربية لا في فراغ ، وإنما في سياقها التاريخي وفي ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية مع تعميق الفهم للشخصية القاعدية في ضوء تعاظم التغيرات والتبدلات التي تعصف بالواقع الاجتماعي وبنية الشخصية (عمار ، **99 :1981**) مع ضرورة الوضع في الحسبان أن البناءات الاجتماعية التي تنتمي إليها الشخصية المعنية هي في حالة تغير واختلاف دائمة كما هو حال سمات الشخصية التي لا تخضع لثبات أو استقرار ، في الوقت الذي تستدمج فيه هذه الشخصية مكونات جديدة تؤدي إلى عدم الثبات . وهذا الوضع المتغير للشخصية يفرض ضرورة التعامل الموضوعي مع الشخصية في ضوء التبدلات والتحولات التي تصيب كل مرحلة تاريخية وأخرى ، فضلاً عن أن الشخصية القاعدية خلال تغيرها بفعل تلك التبدلات والتحولات ستكشف عن سمات متناقضة ومختلفة قديمة وجديدة ، ناهيك

عن أن البنية الاجتماعية التي تنتمي إليها الشخصية تتعرض هي الأخرى – دائما – لحالة مستمرة من التشكل والتكوين وإعادة التشكيل والتكوين بفعل تحولات عديدة (زايد ، 107 : 2002)وتتيح هذه التحولات والتبدلات – تباينات وتناقضات – بنيوية تكشف عن بروز اختلافات وتباينات تطال الشخصية (ريفية / حضرية).

خلاصة الأمر ، فإن الشخصية القاعدية أو القومية ليست – بنيـة صامتة – تعيش خارج التاريـخ الإنساني (ياسين ، 1993: 5) . بل أن الشخصية هي إفراز طبيعي لظـروف اجتماعية وثقافيـة وحضارية تشكلت في سياقات تاريخية كثيرة ، في صورة علاقة جدلية مع البنية الاجتماعية وعناصر الثقافة السائدة . وهذا الفهم الموضوعي لا يكتمل نظرياً إلا في ضـوء دراسة البنيات الاجتماعيـة والاقتصادية والثقافية والسياسية ، وفي سيـاقاتها التاريخيـة الأمر الذي يتيح الكشـف عن أفضل العوامل التي أثرت وتؤثر في بنية الشخصية وثوابتها (الحيدري ، 2013: 7 –11) . على أنه ووفقاً لعالـم الاجتمـاع العراقي إبراهيم الحيـدري من الأهميـة لدراسـة الشخصيـة وفهـم حاضـرها ، واستشـراف مستقبلهـا فلا بـد من فهـم الماضي وتتبـع مسـيرته وما حـدث فيـه من قطيعـات حضارية ، وتحولات بنيوية ، وتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ، وذلك أن الظواهر الاجتماعية هي امتـداداً تاريخيـاً مثلمـا لها امتـدادات اجتماعيـة واقتصادية وانثروبولوجيـة ونفسية . وان فهم خصائـص الشخصية كما هو حال الظـواهـر الاجتماعية كبنيـة تبلورت وتشكلت عبر الزمن وفقاً لظروف اجتماعية معينـة ليست معزولة عن مجمل حركة المجتمع والثقافـة التي أفرزتها سـيرورة العلاقات الاجتماعيـة التاريخية والراهنـة والتأثـيرات المتبادلة بينها ومحاولة تلمس السمات الثابتة والمتغيرة في الشخصية ... (الحيدري،27 :2013)

ومن بين ما وقع فيه المؤلـف من قصـور أن عمله (الشخصيـة الليبيـة) موضـوع هذه الورقة قـد افتقد – تماما– لتوظـيف كتابات عربية كثيرة وعديدة تخصصت في الحديث عن الشخصية العربية في أكثر من مكان في الوطن العربي ، ولـو حاول المؤلف استثمار البعض منها لاستطاع صياغة أطاراً نظرياً متماسكاً وخصبـاً وأكثر اثراء ومنفعـة ، والغريب أن المؤلف غاب عنه الإطـلاع على كتابات عربيـة رائدة تدور حول الشخصية القاعدية أو القومية ، ومن بين هذه الأعمال أو الكتابات:

السيد ياسين حـول الشخصية العربية ، والبشير بن سلامة حول مقومات الشخصية التونسية ، وجمال حمدان حول شخصية مصر وعبقرية المكان ، محمد عزت حجازي حول الشخصية العربية : وحدة أم تنوع ، جابر عبدالحميد حول الشخصية المصرية والشخصية العراقية ، وعبدالعزيز الرفاعي حـول الطابـع القـومي للشخصيـة العراقيـة ، ومحمود الذوادي في كتابـه : الوجـه الآخر للمجتمع التونسي الحديث ، والشخصية التونسيـة " المستنفرة " واحمد زايـد حول المصري المعاصر: مقاربة لبعض ابعاد الشخصية القومية المصرية ، وعبدالوهاب المسيري حول الشخصية الإسرائيلية..

ثالثا :القراءة المنهجيـة : كشـف المؤلف عن توظيفـه لأساليب وإجـراءات منهجية بطريقة غير سليمة في بحث موضوع يتسم بالتعقيد والصعوبة متمثلا في الشخصية الليبية (ص13–14) . فضلا عن أن نجاح أية محاولة بحثية تقتضي – أساساً – الاعتماد على منهـج علمي مناسب ينطوي على إجراءات وأدوات وأساليب وقواعـد تتناسب مع موضوع البحث . ومن بين الإجراءات المنهجية التي استخدمت في دراسة موضوع الشخصية القاعدية الليبية الإجراءات التالية :

–1الملاحظة الانثروبولوجية : أعتمد المؤلف على الملاحظة كأسلوب لجمع البيانات في رصـد ديناميكية المجتمع الليبي وسلوكيات الفاعلين فيه حيث يقول المؤلف " اعتمدنا في هذه المحاولة البحثية على الملاحظة الانثروبولوجية التي سمحت لنا على امتداد خمس وعشرين سنـة أن نتأمل دنياميكية المجتمع ، ونلاحظ سـوكيات مختلف الفاعلين الاجتماعين داخله " (ص 16) ، بيد أن المؤلف استخـدم هـذه الأداة دون أن يُلقي بالا إلى أهمية ضبط وتخطيط وتقنين هـذه الأداة قبـل استخدامها في الواقع الميداني بهدف الوصول إلى بيانات ومعطيات وحقائق ينوي الوصول إليها . وفي هذا السياق يقول الباحثان : محمد الجوهري ، وعبدالله الخريجي " فلأن عالم الاجتماع يجب أن ينظم بياناته ، ويحللها في ضوء النظريات والمفهومات السوسيولوجية .... ولهذا السبب ولغيره ، فإن عالـم الاجتماع يضطر إلى التفكير في الأساليب المنهجية المنظمة لأجراء ملاحظاته ولتسجيل ما يحدث كما يقع بالفعل ... ويعد هذا التخطيط جزءاً من الأسلوب الفني في الملاحظة " (الجوهري ، الخرجي ، 1980: 126) . ويضيف الباحثان " إن ملاحظة وتسجيل مشهد معين ملاحظة دقيقة وتحليل ما يرتـبط به من دلالة تحليلًا واعيا يحتـاج إلى تخطيط واعي " (المرجع السابق ، 126)

وما يمكن قوله في هذا الصـــدد ، أن المؤلف باستخدامـــه لهـــذه الأداة لجمع بياناته لم يكشف عن خطواتـــه المنهجية المرتبطة باستخدامها (وحدة اهتمامه إن كانت صفات أو خصائص أو ادوار اجتماعية أو أنماط سلوكية...) (التير ، 118 :2015)

عـــلاوة على عدم تصريح المؤلف عن أبعاد الفعل الاجتماعي الذي ستدور حوله الملاحظة ، ونوع العلاقة كموضوع للملاحظة ، إضافة إلى شكل اندماجه في الموقف المراد ملاحظاته (مشارك تام أو كامل ، أم مشارك ملاحظ ، أم ملاحظ مشارك ، أم ملاحظ كامل) .

فضـــلاً عن تصنـــيف الملاحظة ما إذا كانت بسيطة أم مقننـــه ، مع تحديـــد الأسلوب أو الوسيلـــة المستخدمة في تسجيل الملاحظات الانثروبولوجية حول الوقائع والأفعال ، وكذلك أساليب تنظيم المادة العلمية . ومن بين ما يجب عمله قبل تنفيذ عمليات الملاحظة (وهو مالم يقم به المؤلف) التصريـــح عن " الثقاة " الذين سيعرض عليهم بياناته لمراجعتها وشرح دلالات ومعاني ومقاصـــد العناصر الغامضـــة فيهـــا . يقول الباحث مصطفى التـــير في هذا السياق " كثيـــراً ما يعتمـــد الأنثروبولوجيون الذين يدرسون جماعات ... غريبة عنهم إلى اختيار عدد من أفراد الجماعـــة أو المجتمع الذين يتوسمون فيهم المعرفة والإلمام بجوانب الظاهرة التي تحت الدرس ويراجع هؤلاء من حين إلى آخر ليستفسروا منهم عن مدى دقة وصدق ملاحظاتهم .... وعن المعاني الثقافيـــة أو الاجتماعية للوقائع التي تم تسجيلها ". (التير ، 119 :2015)

ومن جانب آخر ، كان من الضـــروري على المؤلـــف أن يلتمس مستوى عال من تحسين أساليب الصدق والثقـــة من خلال قيامه كباحث بملاحظات انثروبولوجية على فترات متعددة ومتعاقبة ، أو بقيـــام عـــدد من الملاحظـــين بتسجيـــل ملاحظاتـــهم بشكل مستـــقل عن عمل باقي الملاحظـــين (بدر ، 1986 : 355) . ومن الغرابة أن المؤلف صـــرح بوضوح عن صعوبة أجراء بحثه جراء المراقبـــة لاعتبـــارات سياسية وأمنيـــة في مجتمعات ذات تركيبـــة خاصة يتعـــذر فيها الوصول إلى معلومـــات بواسطة الاستمـــارة ، وقد أضطـــره هـــذا الوضـــع إلى الاستعاضـــة عن ذلك بأسلـــوب الملاحظـــة الانثروبولوجية (ص17) وهو بهذه الاستعاضة أو باستخدام وتوظيف هذا البديل سيواجه نفـــس العوائـــق السياســـيـــة والأمنية التي أشار إليها .وقـــد كان بإمكان المؤلـــف توظيـــف بدائل

منهجية وأساليب أخرى ، وبأسلوب أكثر انضباطاً ودقــة وموضوعيــة يتيــح له جمع ومراكمــة مادة علمية يرغب في جمعها . لقــد استعاضت الكثير من الدراســـات العلمية عن الملاحظة بالمشاركة على أهميتها بأدوات ووسائل أخرى آبان الحروب ،أو خلال دراسة جماعات مغلقة ، أو عصابات إجرامية خطيرة ،أو تتبع وبحث موضوعات أو قضايا تصطدم بعوائق أمنية أو مخابراتية.

ومن بين الأساليــب البديلة للملاحــظ بالمشاركــة عمل عملي شهــير ورائــد أملته الحاجــة العمليــة والمصالح السياسية لأمريكا أثناء الحرب مع اليابان في الحرب الكونية الثانيــة ، وهــدف هذا العمل العلمي أساسا إلى سيطرة أمريكا في الحرب فضلا عن، الوصول إلى سلم دائم في وقت يستحيل فيه تماما توظيف الملاحظة بالمشاركة ، فعوضاً عن ذلك كلفت أجهزة المخابرات الأمريكية بعض الباحثــين في علم النفــس والانثروبولوجيا بقيادة الانثروبولوجية الشهيرة " روث بندكت" رئيس قسم التحليل الأساسي بمكتب المخابرات الأمريكية لأعالي البحار.

انطلقت هذه الدراسة من هدف يكمن في ضرورة أن يفهم الأمريكيون اليابانيون للانتصار في الحرب ،وصياغة السلم الدائم من خلال اتوصل إلى تحديد خصائص الشخصية القومية لليابانيين بواسطـــة لاستحالة الملاحظة المباشرة في مثل هذه الظروفIn Absentia دراسة الشعب الياباني عن بعد الحربية مما جعل فريــق البحث يجــرى استبارات (مقابلات) مع مئات اليابانيين الذين يعيشــون خارج اليابان كالمهاجرين وأسرى الحرب ، وطبقت عليهـــم اختبارات نفسية ، وكتابة سير ذاتية عن تواريــخ حياتهم ومثلهم الأمريكيون الذين سبق وأن عاشوا في اليابان (ياسين ،. (55 :1993)

وفي ضوء هذه البدائل المنهجية ، واستنادا للمثال السابــق، كان من الممــكن على مؤلف هذا الكتاب تلافــى هــذا القصــور المنهجي (توظيــف الملاحظة بالمشاركة) بواسطــة مقابلــة الليبيــين الذين نزحــوا بسبب الحرب إلى تونـــس في موجات كبــيرة بحيث يتاح له كباحث إمكانيــة استخدام أسلوب الملاحظة الانثروبولوجيـــة بكل سهــولة ويســر وبدون تكاليـــف، وبعيداً عن أية محاذيــر أمنيـــة أو سياسية أو مخابراتية .

لذلك ، فإن المؤلــف أفتقــد باستخدامه الملاحظة عن بعد معتمــداً على الذاكرة وحدها ،والاتصالات الهاتفية أحيانا مع بعض الأصدقاء رصد المعاني التي يضيفها الأفراد على سلوكهم، وأساليب

حياتهم، وكيف يستشعرون وجود ثقافة تربطهم في ضوء بعض الفروض السوسيولوجية، أو التصورات النظرية التي تدور حول طبيعة التفاعل الاجتماعي (الجوهري، الخريجي، 1980:184-185)

2-المقابلات : صرح المؤلف في عمله (الشخصية الليبية) أنه اعتمد على المقابلات في جمع بياناته بالإضافة إلى الملاحظة ، الإ أن المؤلف لم يوضح في استعراضه للأساليب المنهجية التي وظفها في بحثه مع من أجريت هذه المقابلات ؟ الإ في نطاق ضيق داخل الكتاب . يقول المؤلف "كما اعتمدنا ... على المقابلات التي يظهر بعضها بشكل مباشر في حين يتخفى بعضها الأخر في صلب النص " (ص17) . وما يمكن قوله في هذا السياق أن المؤلف لم يذكر ولو تلميحاً ، أين أجريت مقابلاته هذه ؟ وكيف أجريت ؟ ولماذا اختيرت كأداة جمع بيانات ؟ ومانوعها ؟ وهل هي من النوع المقنن أو غير المقنن ؟ فضلاً عن كيفية تسجيلها ! وإجراءات إختبار وقياس صدقها وثباتها ؟ في وقت صرح فيه المؤلف عن صعوبات عديدة ارتبطت بتنفيذها كأداة جمع بيانات في الواقع الميداني حيث يقول " بعض المستجوبين أصروا تماماً على ذكر أسمائهم مختصرة لاعتبارات سياسية وشخصية في مثل هذه المرحلة الصعبة " (ص17) ، علماً بإنه من الأهمية بمكان في هذا السياق على المؤلف أن يصَرح منذ البداية عن مستوى ثقته في صدقية وتعاون مبحوثيه لان نجاح المقابلة وفقا للباحث أحمد بدر يعتمد على رغبة المستجوب في الحديث ، وقدرته على التعبير بدقة عما يريد تقريره ... وأن معظم المستجوبين يحاولون تلوين أو تشويه الحقائق بما يرضيهم (بدر ، 1986: 35-353-354) . على أنه من الضرورة أن تجرى المقابلات ، وتسجل وقائعها بوعي في ضوء المفاهيم والنظريات الشائعة في العلم خاصة إذا ارتبط الأمر بدراسة ظواهر، أو موضوعات ذات بعد تاريخي نلتمس من خلالها وبواسطتها كشف طبيعة وحقيقة الذكريات المتعلقة بالحوادث الماضية ، أو مايعرف بالبيانات الاسترجاعية الممتدة عبر الزمن

3-أسلوب تحليل المضمون:

أكد المؤلف من أجل مزيدا من التدقيق اعتماد منهجية هذه الدراسة على تقنية تحليل المضمون لعينة بسيطة من الشعر الشعبي الليبي (ص18) . ويضيف المؤلف ليؤكد على أن " الشعر الشعبي أقرب المتون الإبداعية إلى الذهنية الليبية ، ومدخلا مهماً لفهم تركيبة التاريخ

الاجتماعي والقبلي في ليبيا (ص18) . ولاشك أن تحليل المضمون أو المحتوى للمادة الثقافية يشكّل في الأساس طموحاً منهجيـــاً يكشف بكفاءة وكفاية عن معاني ودلالات ومقاصـد الفعل الاجتماعي بصفـــة خاصة ، والواقـع الاجتماعي بصفة عامــة ، فضلاً عن أن استخـــدام هـذه التقنية يتيح الإجابة عن أسئلـــة مثل : من يقـول ماذا ؟ وإلى من يقـول ؟ وكيـف يقول ؟ وما هو الأثـــر ؟ (بدر ، 359:1986) ، علاوة على، أن هـذه التقنيــة تمثل الطريق السليم والأمثل لملاحظة سلوك الأفراد بطريق غيـر مباشـــر بواسطة تحليل الأشياء ، أو الرمـوز اللفظية التي يكتبها أولئك الأفراد (الجوهري ، الخريجي، . (287 :1980)

وما ينبغـي قوله في هذا الصـدد ، أن توظيف المؤلف بهدف المزيد من التدقيــق حسب قوله لتقنية تحليل المضمــون اعتماداً على عينة بسيطة من الشعر الشعبي الليبي من أجل فهم حقيقة وطبيعة الشخصية الليبية يشكل بكل وضوح – قصــوراً وفشلاً – في توظيف هذه التقنية الثمينة والفاعلة ، وبصورة خاصة حينما يرتبط الامر بتحليل البيانات الكيفية التي تدور حول معاني ودلالات ومقاصد الفعل الاجتماعي أكثر من أى شئ آخر ، فضلاً عن أن غياب الاستخدام الأمثل من قبل المؤلف لهــذه التقنية – تحليل المضمون – يتيح تماماً – الوصول إلى استنتاجات وإحكام أقل ما يقال حولها أنها استنتاجات وإحكام مشوهة وموضع شك وريبة ، علاوة على أن المؤلف ووفقاً لذلك الاستخدام المشوه قـد غاب عنه أن معتـقدات واتجاهات وقيـم وأنماط سلوك الجماعـة تتكشف ، أو تكشف عن نفسها في المجلات والصحف والأدب والإعلانـات والإعمال الدرامية والفـن والرمـوز غير اللفظيــة التي من خلالها تتكشف أيضا السمات الثقافية والاجتماعية لأنماط الحياة في المجتمع المعين .

فضلاً عن أن، البيانات والحقائــق والمعطيات التي تجمع بواسطة هذه المـواد الثقافيــة والاجتماعيـة والأنثروبولوجية تتيح للأعمال البحثية المتخصصة عقد مقارنات هامة بين اتجاهات ومعتقدات وقيــم الجماعات المختلفـة التي يفصل بينــها الزمان أو المكان أو في المجتمــع الواحـد ، أو المجتمعات المختلفة . فضلاً عن ، أن التنقيب عن المنتجـات الرمزية للإنسان من خلال الوثائــق والسجــلات الماضية والسير الذاتية والمذكرات الشخصية يتحقق بواسطة تقنية تحليل المضمون أو المحتوى دون غيرها من تقنيات (الجوهري ، الخريجي، 1980: 287–292) ،على أنه من الأهمية بمكان القول ،

أن الكشف عن سمات وخصائص الشخصية القاعدية في ضوء ما تحويه ، أو تنطوي عليه الأعمال التاريخية والتربوية والثقافية والسياسية والفكرية من دلالات ومقاصد ومعاني تحتاج بالإضافة إلى ذلك إلى التنقيب الموضوعي في – الأعمال الأدبيـة – باعتبارهـا تستطيـع تقديـم أكثر الأوصاف دقـة لخصائص وسمـات الشخصية المعينـة وبشكل أكثر قبـولاً للاستيعاب ، فضـلاً عن ، استنبـاط سمـات وملامح إنسانية عامة ، ناهيك عن أهميـة ذلك في التعرف على جوانب الشخصيـة ، أو صياغـة نظرية حولها (عبدالرحيم ، .(10 :1990)

خصائـص الشخصية الليبية الكبرى : إنطلـق المؤلـف – أساساً – قبل أن يتحدث عن سـمات وخصائص الشخصية القاعدية الليبية من مبدأ عام ، أو فكرة رئيسية قادت كل مراحل بحثه تمثلت في مفاهيم البدو والبداوة والذهنية البدوية ، وقد تلوّن عمله البحثي هذا منذ اللحظة الأولى بدلالات ومعاني كل هذه المفاهيم الرئيسية .

يقول المؤلف في هذا الصدد " أن البدو هم أكثر قابلية للثورة وأكثر ثورية قياساً بالحضر (ص27) . وكأن المؤلف يتحدث عن انقلاب 1969م في ليبيا ، بعد أن ربـط هذا الحدث بالعقلية البـدويـة ، فضلاً عن تصويره كغـزوة هلالية ثانية على مستوى النتائج المجتمعية والثقافية (ص27) . فضلاً عن أن المؤلف أعاد إنتاج بعض التهم التي لا تستقيم مع الموضوعية العلمية ، تلك التهم التي ألصقت بأهل الحضر في ليبيا متمثلة في برودهم الثوري وولائهم لايطاليا ودعمها عسكريا (ص28). علاوة على رسمه لصورة بائسة ورجعية لأهل الحضر الليبي خلال انقلاب 1969م وما قبله ، وفي تقديري أن المؤلف قد وقع تماماً في تقديم أحكام ذاتية مستعجلة وغير واقعية بعد أن أستهل بها عمله البحثي هذا – موضوع هذه الورقة – علاوة على أن المؤلف كباحث في علم الاجتماع اقتحم ميدانا معرفياً لايجيده ، ولا يجيد الحديث فيه ، ومناقشة قضاياه واحداثه وهو التاريخ .

ويؤكد المؤلف على سيطرة أشخاص من أصول بدوية على مختلف مفاصل الدولة الليبية (ص28) دون أن يحدد بدقة الفترة الزمنية التي سيطر فيها هؤلاء الذين ينتمون لأصول بدوية ، ومن هم هؤلاء تحديداً ؟ أولئك الذين تعاملوا مع الإدارة على أنها غنيمة مع الإرتجال في المواقف والأداء متحججاً بأن الشخصية القاعدية البدوية هي ميالة إلى الإرتجال (ص28) . وبقراءة هذا المدخل للمؤلف يتبين

أنه يتحدث عن الشخصية الليبية في ضوء سلوكيات الصفوة الحاكمة لانقلاب 1969م. تلك الصفوة التي تحمل خلفية بدوية فكراً وسلوكاً وفقاً للمؤلف.

ينتقل المؤلف في موضع آخر من كتابه ليناقش مبدأ الثورة الإدارية الذي ورد ضمن مبادئ الثورة الثقافية الخمسة في خطاب زواره 1973م حيث تم تأويله على أنه يعني البدونة والغنيمة لتملك الغلبة الضرورية (ص29) . وعلى الرغم من الاتفاق مع الفكرة إلى حد ما ، إلا أن ما حصل في زوارة في الغرب الليبي 1973م هو انقلاب فردي قام به معمر القذافي للإنفراد بالحكم ، وإستبعاد مجلس قيادة الثورة من الساحة السياسية ، والتأثير السياسي بعد خلافات سياسية حادة بين الطرفين حول تسليم السلطة إلى الشعب ، أو إلى سلطة مدنية دعى إليها المجلس منذ التغيير في 1969م . وقد تزامن مع هذا الحدث ظهور تجربة المؤتمرات واللجان الشعبية التي دعى إليها معمر القذافي بعد إن إنفرد بالسلطة . وهي تجربة غريبة استهدفت نشر الفوضى على كل المستويات ، وخلط الأوراق ، وتغييب النظام والإدارة والمؤسسات بالمعنى العصري الحديث إلى المستوى الذي تطابق فيه الإرتجال والغنيمة مع السلطة والغلبة وفقاً للمؤلف (ص30) . وقد تشكلت في ضوء ذلك معالم فوضى انتشرت في الواقع الليبي بفعل النظام السياسي لم يعرفها مجتمع من المجتمعات خلال جميع حقب التاريخ (التير ،. (119 :2014)

ينتقل المؤلف بعد ذلك ليؤكد على أن " الغلبة تداوي الجروح ، وتسمح بالذهاب إلى أقصى مدى من الثمار وتصفية الحساب ... مع ما تتميز به الشخصية القبلية من تمركز حول الذات ونرجسية " (ص30– 31) ، وفي تقديري أن المؤلف لا زال يتحدث عن سمات وسلوكيات النظام السياسي بعد 1969م ، وكأن المؤلف يخلط بين أشياء كثيرة وكأنها شئياً واحداً (النظام السياسي ، الشخصية القبلية ، الغلبة ، الثأر)، ويستنبط المؤلف في ضوء هذا الخلط سمات وخصائص يسم بها الشخصية الليبية في المجمل دون مراعاة لأنماطها (حضرية ، ريفية ، بدوية).

تحدث المؤلف فيما بعد عن مفهوم " البدونة المفروضة " أو القسرية التي أفضت إلى نتائج مجتمعية يتوجب فهمها وفهم أبعادها ونتائجها غير الإيجابية (ص32) . ومن بين هذه النتائج وفقاً للمؤلف تنصل النظام من مسؤولية تحديث المجتمع الليبي – اقتصاديا واجتماعياً ، ومع أن المؤلف قد

أصاب كبــد الحقيقة في التعبير عن حقيقة أهداف النظام ، وغاياته الغريبة والمأزومة ضد التنمية والتحديث ، إلا أن ربط المؤلف لما يحصل بفعل النظــام السياسي بالشخصية القاعدية الليبية كمسبب لهذا الوضع يعد أمراً غريباً ، ويشكّل معالم تحليل قاصر ومتجنى يطال الشخصية الليبية ، ومما لاشك فيه أن النظام السياسي متمثلاً في نظام القذافي قد وفر مظلة مناسبة للمحافظة على الحالة البدوية ... والتنصل من مسؤولية تحديث المجتمع ، فضلاً عن أن الولاءات القبلية في ليبيا قد ساهمت في عرقلة وتخريب بعض برامج تحديث المجتمع (العربي ،7:2015، التير ، 2014: 114) . وفي موضع آخر من الكتاب طرح المؤلف حالة تغليب البدو على الحضر والريف على المدينة، وجعل المجتمع يعيش على إيقاع الصحراء والتغني بالخيمة بحجة الوفاء للقيم الأصيلة " قيم الأجداد " (ص33) . وما يمكن قوله في هذا السيــاق ، أن ماجاء به المؤلف يوافق الواقع إلى حد بعيد ،وهو واقع يعكس سلوكيات نظام دكتاتوري يعتمد على سياسة فرّق تسد ، والإقصــاء والتهميش والإستبعاد والاحتــواء والتوظيف للأفراد والجماعات بعيداً عن الوفاء للقيم الأصيلة كما نوه المؤلف على ذلك . وتأتي القبيلة كواحــدة من المؤسســات الغــير رسميــة التي استعملها النظام السياسي لأغراض كثيرة مرة بالتهميش ، وتارة بالإستبعـاد أو التوظيف . ينتقـل المؤلف في موضع أخر من كتابه ليضرب مثالاً يدلل به عن تكثيف وشدة حرص الشخصية القاعدية الليبية على تأكيد المرجعية البدوية ، والتمسك بالبداوة بعد أن اعتبرها هوية وانتماء ونمط حياة (ص34) . وقد أستعرض المؤلف في هذا الصدد بيتاً من الشعر العامي يردده الموالون للنظام السياسي السابق : "ابوادي لباسين جرود ايهبوا الياصار البارود" . وعلى الرغم من أن المؤلف قد ربط مضمون بيت الشعر بالحرص على التلازم بين الهوية البدوية من جهة ،وامتلاك البارود من جهة أخرى (ص35) ،غير أن ما يمكن قوله في هذا السياق أن الأمر في مجمله لا يعدو أن يشكل تقرباً وتزلفاً لبعض الموالين للنظام السابق بهدف الحصول على منافع ومصالح شخصية والتمتع السهل بموارد الدولة.

وفي قراءة أخرى للمؤلف تناول فيها مايعرف بالبدونة السياسية بواسطة النظام السياسي السابق، والتي تقوم على تدمير الدولة ، والدعوة إلى التدمير بحجة الوصول إلى الديمقراطية المباشرة التي ترفـض تماماً التمثيل باعتباره تدجيلاً (ص37). علاوة على تهديم المؤسسات وطمس الوثائق . وعلى الرغم من حقيقة ما تناوله المؤلف في هذا الصدد ، الإ أن ربط الأمر أو المسؤولية بسلوكيات

الشخصيـــة القاعدية الليبية يشّكل تجنياً على الشخصية نفسها لأن الشخصية الليبية ليست نمطاً واحداً، فضلاً عن أنها،لا تعكس سلوكيات ثابتة يقوم بها كل أفراد المجتمع ، بل أن سلوكيات الهدم هذه قد انغمس فيها النظام السياسي وحـده منهجاً وتخطيطاً وتعمـدا ، غير أن الأمر في مجمله هو لعبة ميكافيلية يديرها ويجيدها النظام من أجل الاستمرار في السلطة والسيطرة على الأوضاع .

ومن بين ماتعرض له المؤلف موضوع " البدونة السياسية " حيث يقول " تم العمل على استمالة قادة القبائل والشيوخ والأشخاص الذين من شأنهم التأثير في قبائلهم وعشائرهم ، كما تمت الاستعانة بعدد من الضباط الكبار المتقاعـدين الذين يتمتعون بسطـــوة رمزيـة وفعليـة على قبائلهم لمنـــع تكوّن المعارضات " (ص39) . والأمر هذا لا يعدو أن يكون تكثيفاً واسلوباً مارسته السلطة وقت الحاجة : مرة بالتوظيف ، ومرة بالاستبعاد ، ومرات بالتهميش ولدواعي أمنية خالصة ، وبهدف المحافظة على استقرار الأوضاع ، واستمرار النظام في الحكم.

إن الحديث عن البدونة السياسية ، ومسائل استمالة شيوخ وقادة القبائل وكبار الضباط المتقاعدين هو إنعكاساً لحالة صمـود وقهـــر واستبـــداد النظام السياسي ، ونجاح آلياته في استقطاب هـــؤلاء بشكل استطاع فيه النظام السياسي تعطيل ظهور المعارضات داخل القبيلة الليبيـــة رغـم البطـــش والتنكيل الذي انزله النظام السياسي بالنخب المعارضة داخل القبائل ، عـــلاوة على استقطاب النظـــام لبعض نخب القبيلة المتعلمة وإغرائها بمراكز النفوذ وإغداق النعم التي لا تخضع للمحاسبـة في علاقـة بين حاكم ومحكومين أقل ما يقال حولها أنه حكم الساحر في الشعب المسحور(بعلبكي . 144 :2014) إن وضعاً كهذا ، وعلاقة كهذّه بين حاكم وقبيلة لا يتيـــح مطلقاً تمكين القبيلة في ليبيا أن تخطى بمرتبة الشريك السياسي على الرغم من مشاركتها في الرقابة الإدارية والأمنية كما تمت الإشارة إلى ذلك منذ حين.

*البداوة بنية ذهنية وثقافة متحكمة في السلوك : ينطلق المؤلف من مفهوم البداوة باعتبارها ثقافة في حديثه عن خصائص الشخصية القاعدية الليبية حيث يقول " فمن الواضح أن البـداوة باعتبارها ثقافة وتمثلاً لا تزال مؤثـرة في الشخصية القاعدية ، ومتحكمة في جـزء من السلوكيـات و العلاقات الاجتماعية " (ص42) . ومع أننا نتفق تماماً مع هذا الطرح النظري ، الإ أن الحديث عن موضوع

غاية في الأهمية متمثلاً في الشخصية الليبية يظل مبتورا أو مشوهاً من خلال هذا الطرح ، فالأمر في مجمله ينصب حول شخصية قومية منها البدوي ، ومنها الحضري ، ومنها الريفي ، الأمر الذي يجعل تأثيرات البداوة كثقافة محدوداً وربما غائباً عن بعض هذه الأنماط من الشخصية رغم التداخل بين هذه الأنماط في أكثر من مناسبة، ناهيك عن دور التغيرات الاجتماعية والتحديثية التي عصفت بالمجتمع الليبي في العقود الأخيرة.

كما أن المؤلف حاول من جانب آخر ، ربط حالة الثورة . أو الإنتفاض كما سماها في 2011م في ليبيا بعامل الشخصية القاعدية (وحده) (ص44) ، لتعكس تحليلاته هذه تبسيطاً وتسطيحـاً لحالة الثورة كظاهرة معقدة تتداخل مجموعة من المتغيرات في احداثها ، الأمر الذي لايتيح إمكانية تفسير الثورة كظاهرة سياسية واجتماعية بالاستناد إلى عامل أو متغير واحـد حتمي . وربما يمكن القول ، استنادا لهذه التحليلات ، أن المؤلـف بوعي أو بدونه يقصـد بتحليلاته هـذه عقلية وذهنية النظام السياسي السابق أكثر من أي شئ أخر ، وربما أيضاً يمكننا الإتفاق مع هذا الطرح إلى حد بعيد . لذلك ، فإن وسم الشخصية الليبية بطابع الإرتجال ، ونبذ الاستقرار ، وفي ضـوء الذهنية البدوية وحـدها ، يظل يشكل قصوراً في الفهم ، وابتعاداً عن الموضوعيـة العلمية تماماً . فضـلاً عن أن وصف الشخصية القاعدية الليبية بأنها غير ميّالة للاستقرار (ص45) ، وفي ضوء التفكير البدوي وحده يظل كوصف بعيداً عن الواقع ، ويعبر من جانب آخر ،عن تعميمات قاصرة لا تتناسب مع منهجية توظـيف أساليب التعـميم في البحث العلمي . غير أن المؤلف لم يقف عند هـذا الحد في التعميم بعد أن ذهب بعيداً في ذلك ، حينما أكد على أن " البـداوة قـد تحولت إلى أسلوب حياتي، ونمط معيشي تم العمل على إعادة إنتاجها مجتمعياً اعتماداً على قوة السياسة " (ص . 46)

وفي رأينا أن الأمر لا يعكس الحياة الاجتماعية والثقافية في المجتمع الليبي كما ورد عن المؤلف ، بل أن المسألة ارتبطت – أساساً – بسلوكيات بعض الأفراد أو الجماعات التي تنتمي جذورها إلى قبائل بدوية ليبية في الواقع الحضري ، ناهيك عن تعمد النظام السياسي الظهور بمظهر البـداوة في الكثـير من المناسـبات والمواقف كمظهر للأصالة والعراقـة الزائفـة . فضـلاً عن أن النظام السياسي تعمد وبمنهج إلغاء كافة التعبيرات الثقافية غير البدوية متمثلة في : المسرح والسينما والرسم

والنحت ، وإخضاعها للادلجة المفرطة (ص47) ، التي لا ينتظر منها ترسيخ قيم البداوة وذهنية البدو ، بل يسعى في ذلك لطمس كل آليات التعبير السياسي والثقافي والفني باعتبارها أدوات تغيير اجتماعي وسياسي رائدة ، وقادرة على قلب الأوضاع وتوعية المجتمع ، وكشف سفالة ونفـاق و رياء النظام من جهة ، وكذب النظام على الشعب من جهة أخرى (التير ، 47-46 :2014)

فضلاً عن أن البدونة المفروضة فرضـاً أو قسراً من قبل النظام السياسي عكست دلالات ومعاني الارتجال والانفعالية والتقلب والانقلاب (ص48) وهذه الأحوال التي تخلقت في ضوئها وبواسطتها محنة شعب محكوم بنظام استبدادي – أبوي ذكوري – تمتزج تماماً بمحنة وطن ممزق ومنقسم على ذاته بعد أن تجاوز وضعه كل معقول وممكن، والأحداث الأخيرة في ليبيا تعكس هذا الوضع تماماً.

لقـد صارت البدونة المفروضـة فـرضاً في الواقـع الليبي ، وفي ظل عـدم الاستقـرار السياسي والاجتماعي والمؤسساتي عامل تهرية مجتمعية، وفوضى غير مسبوقة ، وضعف بنيـوي وانكسـار وهشاشة وتشردم أصاب المجتمع والمؤسسات على السواء ، فضلا عن التراكم الغريب للظلم والقهـر والاستبعاد من جانب ، والانتشار الواسع لهاجس الخوف والرعب المركب من السلطة والأخر ومن القريب والبعيد دون أن نغفل الأثر الكبير لما خلفه حكم القذافي من خراب وعنف في المؤسسات والنفوس " (متري ،16 :2015)

ومن بين ما وسم به المؤلف الشخصية الليبية (كشخصية بدوية) أنها تتسم بالواقعية والبراجماتيـة وإجادة استعمال الربح والخسارة وعدم الاستقرار (ص50) .وما يمكن قوله أن سمات وخصائص من هذا النوع هي هدف لكل فـرد ، وغاية كل شخصية ، وأن حصلت اختلافات وتباينات في هذا الشأن فهي اختلافات في الدرجة فقط ، وربما من المناسب القول أن الشخصيـة الحضرية هي أقـرب إلى مثل هذه الخصائص النفعية والبراجماتية من غيرها من أنماط الشخصية الأخرى كالريفية والبدوية . مع الأخذ في الحسبان طبيعة المجتمع الحضري الذي يتأسس تماماً على العلاقات الرسمية والنفعية والمصلحية .

أما فيمـا يخص المنطـق القبلي الذي ينحـاز للغالب ولا يغامـر بالانحيـاز للمغلـوب ، ولا يغامر لمناصرته (ص50) ، فإنه من الأجدر القول ، أنه واقـع لا يرتبط بالطموح القبلي وحـده ، بل أن

الأمر ربما يطال كل فرد أو جماعـــة أو نظـام أو كيان ، طالما أن الأمر يُحسب في ضوء المصلحة والمنفعة كأهداف وغايات لكل سلوك أو فعل اجتماعي.

غير أن المؤلف ينتقل في موضع أخر من كتابه ليصف الشخصية الليبية ووفقاً للفهم البـدوي بأنها تتسم بروح الغلبة والحرص على الهيمنة ، وهزيمة الآخر (ص53–54) .وفي تقديري أن المؤلف لم يقدم جديداً ، فضلاً عن أن المسألة في الأساس هي تحصيلاً لحاصل ، وغاية كل قبيلة أو كيان أو نظام سياسي في الواقع العربي بشكل عام، والواقع الليبي بشكل خاص ،هذه المجتمعات التي لازالت تعكس حالة المجتمعات القبلية التي تشهد حضور القبيلة في ذهن كل فرد (التير ،2014: 107) . علاوة على ووفقاً للباحث أياد الزعلان ، أن " معالـم القبلية العربية حاضرة وبقوة في العقلية العربيـة منذ القدم وحتى العصر الحالي ، وإن تغيرت المسميات عبر الزمن (محمود، 2016: 51) . بيد أن المؤلف في موضع آخر وسـم الشخصية الليبية بأنها شخصيـة " نهابة " تمارس الغـزوات من أجل استمرار الغلبة ميدانيا وفعليا ، وضمان الولاء والسطوة الذهنية والمعنوية على الآخرين (ص57). إن المؤلف بوصفه هـذا يتحدث عن الشخصية الليبية اليوم في ضـــوء عقلية بدوية وذهنية بدوية عفي عليها الزمن ،الزمن الذي سادت فيه غزوات النهب كأسلوب للعيش والغلبة وهزيمة الآخر . لذلك فإن تعميم عقلية وذهنية وسلوكيات الشخصية البدوية على جميع الليبيين ، وفي كل وقت هو تعميم تعوزه الدقة ، ولا يعكس الواقع ، فضلاً عن أن الأسانيد النظرية التي استعان بها المؤلف لتدعيم تحليلاته قد استندت لتحليـلات عالم الاجتماع العراقي على الوردي حـول طبيعـة المجتمع العراقي التي ترجع أساساً إلى حقبات زمنيـــة بعيدة رغم أهميتها في تسليـط الضـوء حـول بعض جـوانب المجتمعات البدوية في المجتمع العربي علماً بأنه من المناسب القول أن الصراعات البدوية غالباً ما ارتبطت بالنزاعات حول الأرض والمرعى ومنابع الماء والحرث ، والعرض أحياناً وداخل المحيط البدوي وحده.

ومن بين السمات والخصائص التي وسم بها المؤلف الشخصية الليبية ، خاصيـة الشمول متمثلة في السيطرة والاستفراد ورفض المناقشة وإزاحة المنافس وعـــدم قبول الاختـلاف والمحاورة وحب التسلط والحرص على الغلبة (ص59– 60) . وما ينبغي الإشارة إليه وتأكيده في هذا الصدد ، أن خاصيـة الشمول هذه لا تقتصر على الشخصية البدوية وحدها ، بل أن الأمر يطال الواقع العربي بشكل عام،

والثقافة العربية بشكل خاص ،هذه الثقافة التي لاتتيح مجالاً للحوار والرأي المخالف والتعبير الحر، واستقلالية التفكـير بالتوازي مع سيادة نوع من القيم الاجتماعية يعرف بالقيم العمودية " الهرميـــة " التي تنتظم العلاقات الإنسانية بمقتضاها على أساس التفاوت في السلطة والنفوذ والوجاهة والأسبقيـة والنوع والعمر (بركات ،1986: 355-356). ومن جانب آخر ، تظل الأنظمة السياسية العربية من خلال الأنظمة التعليمية والإعلامية والتربوية والثقافية تعمل على إعادة إنتاج التخلف ومصالح الطبقة المسيطرة ، وفلسفـة النظام وايديولوجيته الواحـدة الوحيـدة ، مع ترويـج خطاب فكـري ذي الاتجـاه الواحـد واللـــون الواحد ، عــلاوة على صد الأبواب أمام التفكـير الحر والناقـد والرأى والرأى الآخر والحوار الديمقراطي وتبادل الأفكار والمعارف .

*الشخصية الليبية وذهنية الغلبة : إنطلق المؤلف في هذا السياق من حاله ترادف بين البدونـة المفروضة أو القسرية بفعل النظام السياسي في المعيش اليومي، وبين سلوكيات الغلبة والسطوة ،وقد تحدث المؤلف حول هذه الحالة على مستوى الفرد والعائلة والقبيلة (ص61) ، وأستعرض المؤلف من جانب آخر تحليلاً واقعيا حينما حّمل صفـوة السلطة دون غيرها إعادة إنتـاج أدوات وآليات الغلبـة اعتمادا على ثالوث الريع البترولي والخوف والزبونية (ص62) ، واستنادا على المفاخـرة بمرجعية هذه الصفوة متمثلة في قبيلة قوية ومؤثرة ومتنفذة . وهى في الحالتين – أي صفوة السلطة – تنشـد وتلتمـــس وبكل شغـف ضمان الغلبة الريعية والمالية والخدماتية للقبيلة التي ينتمى إليها أكثر من الإنتماء للوطـن ولو على المستوى النفسي .

ومن ثم ، ظل هذا الطموح الهدف الأسمى والغالي لرجال السلطة الذين تمكنوا من مفاصل السلطة لعقود ، أولئك الذين ساهموا بقوة في ترسيخ وتكريس أحوال الإنسداد والاستبعاد والتهميش والقهر والاستبداد من جهة ، وإعادة إنتاج القبيلة والعصبية القبلية ، ومنع تدفق الثروة لصالح الشعب من جهة أخرى ، والحيلولة دون إستمتاع القطاعات المعارضة بهذا الريع البترولي من جهة ثالثة، الأمر الذي ساهم في إقصاء السواد الأعظم من المدن والقرى الليبية من الاستفادة من برامج التنمية والتحديث والخدمات لعقود طويلة ، وفي ظل سابقة إقصاء واستبعاد وتهميش لم يشهدها تاريخ ولا حضارة .

ومما زاد الأمر سوءاً ، أن رأس النظام السياسي قد تلاعب عنوة بأصحاب السلطة الذين ينتمون لقبائل قوية ومؤثرة بهدف تثبيت حكمه، وترسيخ سلطته بعد أن لعب هذا النظام بورقة التناقضات الجهوية والقبلية (متري ،2015: 15–16) ، في مقابل أن يتمكن هؤلاء (أصحاب السلطة) من الاستئثار بالموارد المادية والرمزية باعتبارها تؤمن أحوال الغلبة والسطوة والسيطرة والوجاهة والمفاخرة على حساب شعب زج به عمداً وقسراً وقهراً في أحوال وظروف أقل ما يقال حولها أنها أحوال خارج العصر والتاريخ ومن بين الخصائص التي وسم بها المؤلف الشخصية القاعدية الليبية ، إنها عديمة الميل إلى الجهد وضعيفة الحماس للإنتاج والعمل (ص67) . وقد ربط المؤلف المسألة بمسؤولية المجتمع الريعي الذى وصفه بالفج ، غير أن المؤلف في موضع ما في هذا السياق تحدث عن الشخصية البدوية ، وكأنه يخلط خلطا غريباً بين الحديث عن شخصية قاعدية أو قومية ليبية، وأخرى بدوية لا تميل بطبعها للجهد والعمل كنتيجة لحالة الترحل الدائم التي تعيشها في الزمان والمكان ،فضلاً عن احتقارها للمهن الحرفية والصناعية لصالح مهنتي الرعي والتجارة (ص67) ، وقد نتفق مع المؤلف في تحميله المجتمع الريعي النفطي (كثيراً أو قليلاً) بعض المسؤولية في انتشار وسيادة نمط من الشخصية يدخل في قطيعة مع بذل الجهد واعتزال الإنتاج والعمل ، وهو ما يحصل فعلاً في الواقع الليبي ، ولعقود طويلة في ظل نظام سياسي أدار ظهره للتنمية والتحديث وتوطين الصناعة والاستثمار ، ناهيك عن عدم الاستثمار في الرأسمال البشري، بيد أن ، تحميل المؤلف الشخصية الليبية مسؤولية ما يحصل من تخلف في العمل والإنتاج والخدمات وتفسير ذلك من منطلق بدوي خالص يشكل تماماً قصوراً وفشلاً في تحليل الواقع الاجتماعي الليبي بشكل عام، والشخصية القاعدية بشكل خاص .

ومن بين ما ينبغي الوقوف عنده، أن المؤلف استخلص تحليلاً استنادا إلى العقلية البدوية في فهم البنية الذهنية والثقافية والنفسية التي أنتجت فكرة إضعاف الدولة ، وإلغاء المؤسسات ، ونبذ اشكال الوساطة السياسية (ص72) ، وبذلك صارت القبيلة الوسيط الاجتماعي والسياسي الفعلي والوحيد بين مركز الحكم والأفراد، ومن ثم حلت محل النادي والمنبر والحزب وما ينبغي قوله في هذا الصدد ، أن إضعاف الدولة وإلغاء المؤسسات لم يكن وليداً لسطوة وقوة القبيلة كما ورد عن المؤلف ، بل أن كل المسؤولية تقع على النظام السياسي وحده كنظام استبدادي دكتاتوري راهن بهدف تبثيت حكمه،

واستمرار سطوته على التضامن القبلي والعادات القبلية في شكل استقطاب وتخويف وتوظيف لنخب القبيلة الليبية ومتعلميها ، بالتوازي مع آليات الإغـــراء بالمناصب ومراكز النفوذ ، وإغداق النعم في ظل انتشار غريب لثقافة النفاق والمنافقين الذين دخلوا في منافسة شرسة بهدف التقرب من السلطة (التير ، 2013: 272) ومن ثم يفسر الامر في ظل هذا التكتيك الميكافيلي الـذي مارسه النظام السياسي فيما يخص استعمال القبيلة بين الحين والحين كجسر انطلقت منه فلسفة توهين وإضعاف الدولة بالمعنى المدني الحديث ، وإلغاء المؤسسات وتهميش السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وفتح الباب واسعاً أمام ظواهر فوضى وإنفلات غير مسبوقة .

غير أن المؤلف في موضع آخر من كتابه كشف عن سمة أخرى للشخصية القاعدية الليبية كشخصية بدوية فكراً وسلوكاً ، وتتجلى هذه السمة أو الخاصية في أنها شخصية غير مراكمة وغير حريصة على حسن توظيف التجارب ، وتثمير الخبرات ، وعدم تحمل إكراهات المجتمع ، وضغوط المدن والتزامات القوانين ، وضوابط الحياة العصرية (ص77) . ويضيف المؤلف ليؤكد على أن " بنية هذه الشخصية القاعدية من الناحية النفسية والذهنية تشجع القطيعة بين الأجيال ، وعدم تراكم الخبرات في صلب المجتمع (ص78). وفي تقديري أن المؤلف وظف بوعي أو بدونه مقدمات نظرية أو مفهومية غير مناسبة وغير قادرة على تفسير قضاياً أو ظواهر في الواقع الراهن ، وربما تصلح هذه المقدمات النظرية و المفهومية في تسليط الضوء حول واقع آخر ، أو ثقافة آخرى ، على الرغم من أهمية هذه المقدمات في إلقاء الضوء حول بعض جوانب الواقع الاجتماعي والثقافي الليبي الأخرى . ومن ثم ، فإن توظيف مفهوم البداوة أو الذهنية البدوية في كشف حقيقة وطبيعة الشخصية الليبية اليوم لا يستقيم مع الشروح والتفسيرات السوسيولوجية الموضوعية ، ومهما يكن من آمر ، فإن خصائص وسمات المراكمة والحرص على توظيف التجارب ، واستثمار الخبرات ، وتحمل ضغوط المدن وإلزامات القوانين تظل مسائل نسبية تختلف من مجتمع إلى أخر ،ومن ثقافة إلى أخرى ، وتفهم هذه المسالة في ضوء درجة تطور المجتمع المعين أو الثقافة المحددة . فضلاً عن أن الواقع الليبي كان ولا زال ضحية منظومة سياسية قررت أن تدخل في قطيعة لا رجعه فيها مع كل تغير أو تطور أو تحديث .

ومن جانب آخر ، تظل مسائل غياب المحاورة وتبادل الآراء والرأي المخالف والإنتقال السلس للأفكار تعكس تحديات يعاني منها الواقع الثقافي والاجتماعي والسياسي العربي ، علاوة على أن المؤسسات الاجتماعية الرسمية والغير رسمية : المدرسة ، الأسرة ، الجامعة ، الإعلام ، المجتمع المدني لا زالت تعيد إنتاج الكثير من العوائق التي تقف أمام سيادة ، وانتشار قيم التفكير الحر والناقد، والرأي المخالف والمحاورة والنقاش، والتفكير المستقل والديمقراطي في ظل سلطنة دكتاتورية ألغت جميع أشكال التعبير الحر ، وحصر التعبير في خطاب اللون الواحد ، وهو خطاب السلطة الرسمية الذي يُوســـم بأنه خطاب خشبي ممل وسمج خبره الليبيون خلال السنــوات الأربعين الأخـــيرة (التير ، 2013: 272) .

ويؤكد المؤلف في موضع آخر ، على ربط الشخصية القاعدية الليبية بظاهرة إدارية خطيرة وغريبة تعصف بالواقع الرسمي الليبي ، وهي ظاهرة امتدت أربعة عقود دون تراكم وثائقي ، ودون أرشيفات منظمة ... بل أن جزءاً مهما من الأرشيفات التاريخية تعرض للتلف ، فضلاً عن إحراق السجل العقاري في ثمانينيات القرن العشرين (ص79- 81) . ومن جانب آخر ،وسم المؤلف الشخصية الليبية ومن منظور بدوي خالص بتفضيلها للرواية الشفوية وكراهية التوثيق المكتوب ، وما يمكن قوله فى هذا الصدد ، أن المؤلف حاد تماماً عن حقيقة الأشياء والوقائع ، وغابت عن تفسيراته الموضوعية والمصداقية والدقة ، ناهيك عن أن تعميماته كباحث تفتقر للموضوعية – غير أنه من المناسب القول ، أن تهديم المؤسسات وطمس الوثائق ، وتدمير الذاكرة المكتوبة والتاريخية ، وإحراق السجلات العقارية هي سلوكيات تعمد النظام السياسي القيام بها بتخطيط ومنهج ، وعن سبق إصرار، انطلاقاً من مبدأ – ميكافيلي– يؤكد على أن حكم البشر سياسياً قد يمر من بوابة – نشر الفوضى وحدها – خلال عقود من الزمن . مجمل القول ، أن النظام السياسي وحده ، وبسببه ، ومن خلاله ، وبواسطة مايسمي بالثورة الثقافية في 1973م هو من صاغ معالم هذه الفوضى الإدارية والثقافية الغير مسبوقة .

*القبيلة والتحديث في ليبيا :

أستعرض المؤلف العلاقة بين القبيلة والتحديث في ليبيا في إطار الحديث عن الشخصية القاعدية الليبية ، وقد أنطلق من فرضية ترجح أن التحديث المادي مهما بلغت قوته ، وأهمية تمويله لا يفضى إلى تفكيك المجتمع القبلي ، وإلى إندثار أواصر البداوة ، وتلاشي ثقافة العصبية (ص84-85) . لقد أصاب المؤلف إلى حد بعيد في ذلك ، وهو أمراً متوقعاً في الواقع العربي في مجمله الذي شهد حركة تحديث مادي افتقدت للتبدلات والتحولات المهمة على مستوى الفكر والسلوك ، فضلاً عن الفشل في تذويب وتراجع الذهنية والبدوية ، والواقع القبلي بصورة خاصة، وهذا الوضع تؤكده العديد من الدراسات المحلية والعربية (التير ،1992; زايد ،2005; الترهوني 1999; النقيب ،1987) .

ومما لاشك فيه ، أن القبيلة الليبية والعربية تتعايش إلى حد بعيد مع التحديث المادي والسريع بهدف الحصول على منافع ووجاهة ، وتأثير سياسي وفقاً لمبدأ الولاء مقابل الهبة مع استعداد القبيلة – دائما– لتقديم تنازلات لصالح النظام السياسي في ظل عمليات إستقطاب بائسة ومؤبوة يمارسها النظام نفسه .وفي ظل هذه العلاقة المشوهة بين التحديث والقبيلة في الواقع الليبي كما هو الحال في الواقع العربي غابت عن المشهد التبدلات والتحولات العميقة التي تصنع التحديث على المستوى الاجتماعي والثقافي والقيمي .

ومهما يكن الأمر، فإن حالة التحديث الليبي تكمن أساساً في صورة التحديث المضطرب والهجين والمشوه والمختلط بفعل سيادة ممارسات وسلوكيات تجمع بين هذا وذاك ، وبين القديم الجديد ، والتراث والمعاصرة ، والماضي والحاضر ، ويشكل كل هذا في المجمل تحديثاً لا ينتمي للقديم بصلة، ولا للحديث بعلاقة، بالتوازي مع تشوه النسخة الأصلية للتحديث من جانب ، ونسخة التقاليد والتراث من جانب آخر. وفي الحالتين من التشويه نُبذ العقل التي تشكلت في ضوئه الحداثة والتراث (زايد ، 2005: 113) .

ومن المناسب القول ، أن استمرار الصراع بين الحداثة والتراث ، ناهيك عن غياب لحظة حسم هذا الصراع في الواقع العربي قد سد الأفق تماماً أمام الحداثة بالمعنى الثقافي ، أو الكونية التي انتشرت

وسادت – عالميا– على حساب الثقافات الأخرى من بينها العربية التي صارت ضحية التهميش الحضاري الذي لا يرحم ، بعد أن صارت الثقافة العربية بعيدة عن المبادرة والفعالية والتأثير .

مجمل القول ، وخلاصة الأمر ، أن تعثر تجربة التحديث الليبي رغم توفر كل الظروف والإمكانيات المادية ، تفسر أساساً في ضوء – تعمد – النظام السياسي متمثلاً في نظام القذافي في التنصل من مسؤولية تحديث المجتمع الليبي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، بما في ذلك تأجيل حالة الإندراج في الحداثة ، وعدم الإنقطاع عن العصر. وعوضا عن ذلك ، فإن النظام السياسي السابق ، قد وفّر مظلة مناسبة للمحافظة على التفكير البدوي والذهنية البدوية ، بدلا من العمل على تغيير الخصائص السلوكية لشعب تشكّل غالبيته نسبة 95% من سكان الحضر . فضلاً عن أن هذه الغالبية من السكان تقطن الساحل الليبي الذي يمتد طوله ألف وتسعمائة كيلو متر تقريباً (العربي ،7:2015) .
يختتم المؤلف كتابه حول الشخصية الليبية بالحديث عن قدرة الشخصية الليبية إذا ازدهرت الأوضاع الاقتصادية على فرز – عقلية التاجر – الذى لا يجيد المحاورة السياسية ، وإنما يجيد المقايضة وفن التفاوض من أجل الكسب والفوز بالصفقة (ص97) . وما يمكن قوله في هذا الصدد ، أن الأمر ليس بهذا التبسيط والتسطيح لحالة الشخصية القاعدية الليبية . فالتاجر وهو يمارس فن الكسب ، واصطياد الصفقة ، والبحث عن الربح ، يعكس في الأساس مهارة سياسية ، ويكشف عن عبقرية تفاوضية توظف فن إدارة الممكن ، وتحقيق المصلحة . ومن جانب أخر ، فإن إختزال الشخصية الليبية في شخصية تاجر ناجح فقط ربما يمثل – قصوراً – في فهم الشخصية الليبية والواقع الليبي ، فضلاً عن ، أن الحديث عن الشخصية في ضوء مهارات التاجر والتجارة يظل يشّكل وجهاً واحداً من الحقيقة أو الواقع ، علاوة على، أن الواقع الاجتماعي يتسم بداهة بالتعقيد والتغير ، وتداخل وتشارك الكثير من المتغيرات في إحداثه ، وهو ما ينطبق على الحديث حول الشخصية القاعدية أينما كانت وحيثما وجدت . ناهيك عن استحالة تفسير الواقع الاجتماعي بشكل عام ، والشخصية القاعدية بشكل خاص من خلال متغير واحد حتمي .

((الخاتمـــة))

استهدفت هذه الورقة البحثية القراءة والمراجعة النقدية على المستويين النظري والمنهجي للعمل البحثي الموسوم :الشخصية الليبية : ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة للباحث التونسي المنصف وناس. ويتشكل مضمون هذه الورقة أساسا من حوار ونقاش سوسيولوجي يدور حول العوامل أو المتغيرات التي أثرت ، وساهمت في هندسة ونحت الشخصية القاعدية الليبية تلك العوامل والمتغيرات التي أستند إليها عمل الشخصية الليبية للمنصف وناس والمشار إليه أعلاه .

وقـد صيغت تلك المتغـيرات وما ارتبط بها من تفســـيرات وأحكام وتصـــورات في ضوء تبني الباحث وناس لمنظورات تاريخيــة اجتماعيــة تدور حول استيطان روماني ووندالي وبيزنطي وأسباني وتركي ... للأرض الليبية خلال قرون عديدة من الزمن ، وعلى حساب أهمية العوامل الثقافية التي تحمل الأدوار الأكثر تأثيراً في نحت وهندسة معالم الشخصية القاعدية في المجتمعات البشرية ، فضلاً عن ، أن الشخصية القاعدية الليبية تعتبر منصهرة تماماً في بوتقة الحضارة العربية الإسلامية ديناً ولغة وثقافة وتاريخاً .

ومما يثير الإنتباه ، فضلاً عن الشك في الكثير من نتائج وأحكام كتاب الشخصية الليبية موضوع هذه الورقة أن هذا العمل إنطلق من منطلقات نظرية ومنهجية خاطئة في الأساس تمثلت في : تحديدات وصياغات غير دقيقة وغير واضحة لمفهومه الرئيسي متمثلاً في الشخصية القاعدية ، فضلاً ، عن منطلقات غريبة ارتبطت باستخدام وتوظيف إجراءات منهجية قاصرة ومشوهة . ومن بين ما ينبغي قوله في هذا الصدد ، أن عمل الشخصية الليبية هذا قد أنطلق من إشكاليات خطيرة على المستوى النظري تمثلت أساساً في غياب الأدبيات المناسبة والمتماسكة القادرة على توجيه مادة الكتاب ، فضلاً عن تحديد المفاهيم الرئيسية في ضوئها وبواسطتها ، علاوة على أن هذا العمل إنحاز نظرياً لكتابات غربية أُنجزت حول الشخصية العربية التي تنفرد بخصوصية وطبيعة مغايرة ومختلفة وتتميز بخصوصية حضارية وثقافية مميزة تشكلت في ظل روافد عديدة عربياً وإسلامياً وأفريقياً .

وبين هذا وذاك ، جاء عمل الشخصية الليبية ليقدم لنا جردا لصفات وخصائص الشخصية القاعدية الليبيـــة التي تمارس أحوال النهب والغلبـــة والبـــداوة والقبيلة والغنيمة والثأر ونبذ التغـــير والحضارة والتحديث .... إلخ .

ومهما يكن من أمر ، فإن جرداً لخصائـــص الشخصية القاعدية الليبية بهذا الشكل ، وبهذا التجنى لا يمكن أن يعكـــس أو يعبر عن صفات ترقى إلى حالة المفاهـــيم التي يتوصـــل إليها أهل البحث العلمي تلك المفاهيـــم التى تُعرف على أنها أقوال لا توصف لا بالصدق ولا بالبطلان . ومن ثم ، فإن صفات وخصائص الباحث وناس التي أطلقها على أنها خصائص حقيقية للشخصية القاعدية الليبية لا يمكن اعتبارها كذلك ومن ثم ، لا يمكن بأي شكل وتحت أي ظرف استنباط تصور نظري ذو مصداقية يـدور حول الشخصية الليبية من خلال استعراض جرداً ،أو قائمة بصفات أو خصائص يسم بها كتاب وناس الشخصية القاعدية الليبية . وربما كان من الممكن على الباحث وغيره من الباحثين في المجتمع العربي تحقيق هذه الغاية بصياغة مفاهيم جديدة تنتمي – جملة وتفصيلاً – لـواقـع الشخصية الليبية والمجتمع الليبي بشكل خاص ، وواقع الشخصية في المجتمع العربي بشكل عام بالتوازي مع ضرورة إعلان الباحثين العرب لقطيعة لا رجعة فيها مع التبعية الفكرية والأكاديمية للعلوم الاجتماعية الغربية .

وفي ضوء هذا الإخفاق العربي في الوصول إلى نحت نظرية عربية حول خصائص وسمات الشخصية العربية ، فإنه من المهم دعـــوة الباحثين كلا من ميدانه وتخصصه البحثي إلى إجراء بحوث ودراسات رائـدة تنطلق من خصوصية وطبيعة الشخصية العربية والواقع العربي وحده .

الهوامش والمراجع

- محمد الجوهري ، عبدالله الخريجي ، مناهج البحث العلمي : الجزء الثاني : طرق البحث الاجتماعي ، جدة : دار الشروق ، 1980م.
- أحمد زايد ، تصميم البحث الاجتماعي : أسس منهجية وتطبيقات عملية ، القاهرة : الانجلو المصرية ، 2002م.
- على حسين الوردي ، شخصية الفرد العراقي : بحث في نفسية الشعب العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث ، لندن : منشورات دار ليلى ، 2001م.
- عبدالرحيم محمد عبدالرحيم ، الشخصية المصرية في أدب يوسف أدريس ، القاهرة : مطبعة الأمانة ، 1990م.
- إبراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية (1) البحث عن الهوية ، بيروت ، القاهرة ، تونس : التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، 2013م.
- مديحة فخري محمود ، العقلية العربية في زمن العولمة : مشكلات وقضايا ، عمان : دار دجلة 2016م.
- حامد عمار ، "حوار منهجي حول التنمية الاجتماعية ومقدمات الشخصية العربية" ، المستقبل العربي ، العدد :23، كانون الثاني / يناير ، 1981م ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ص93 – 106.
- مصطفى عمر التير ، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا : المهمة العصية ، بيروت : منتدى المعارف ،2013م.
- مصطفى عمر التير ، مسيرة تحديث المجتمع الليبي : مواءمة بين القديم والجديد ، بيروت : معهد الإنماء العربي ،1992م .
- حليم بركات : المجتمع العربي المعاصر : بحث استطلاعي اجتماعي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986م .
- السيد ياسين ، الشخصية العربية : بين صورة الذات ومفهوم الأخر، القاهرة : مكتبة مدبولي، 1993م .
- مصطفى عمر التير ، صراع الخيمة والقصر : رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي ، بيروت : منتدى المعارف ، 2014م.
- أحمد بعلبكي ، قراءة ومراجعة لكتاب مصطفى عمر التير ، صراع الخيمة والقصر : رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي ، المستقبل العربي ، العدد : 426، آب/ أغسطس، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014م ،ص 143–147.
- محمد أحمد بيومي وآخرون ، تصميم البحث الاجتماعي : الأسس والاستراتيجيات ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1992م .
- محمد على محمد ، مقدمة في البحث الاجتماعي ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1983م .
- محمود الذوادي ، الوجه الآخر للمجتمع التونسي الحديث ، تونس : تبر الزمان ، 2006م .

- محمود الذوادي ، قراءة ومراجعة كتاب المنصف وناس : الشخصية التونسية : محاولة في فهم الشخصية العربية، المستقبل العربي ، العدد :396، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012م ، ص159-163.
- مصطفى عمر التير ، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي ، طرابلس : مركز الدراسات الاجتماعية ،2015م .
- ضوء خليفة الترهوني ، "دور النظرية في تحديد وصياغة المشكلة البحثية : التساؤلات والفروض والمفاهيم الرئيسية " مجلة كلية الآداب ، العدد: 28، طرابلس : كلية الآداب ، جامعة طرابلس ، 2016م، ص ص 183-202.
- ضوء خليفة الترهوني ، "دور الدراسات السابقة في تحديد المكونات الرئيسية للمشكلة البحثية : التساؤلات والفروض والمفاهيم الرئيسية" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد:11طرابلس ،كلية الآداب ، جامعة طرابلس يونيو 2017م ، ص123 -150.
- أحمد بدر ، أصول البحث العلمي ومناهجه ، الكويت : وكالة المطبوعات ،1986م.
- طارق متري ، مسالك وعرة : سنتان في ليبيا ومن أجلها ، بيروت : رياض الريس للكتب والنشر، 2015م .
- ماجدة العربي ، الآثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا ، طرابلس : المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ، 2015م.
- خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية : من منظور مختلف ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،1989م.